المصالحة الوطنية وأثرها في تعزيز السلم الأهلي في ليبيا
- الفرص والقيود –

د.محمد على سليم

أستاذ محاضر – جامعة المرقب

الملخص:

يحاول هذا البحث توضيح مفهوم المصالحة الوطنية، حيث تم عرض المشكلة البحثية كإطار مرجعي لفهم ما يدور حول هذا الموضوع لأهميته، وكذلك الهدف من دراسته محاولة إيجاد إجابات للتساؤلات فتم تقسيم البحث إلى مبحثين فكان المبحث الأول يدور حول السياق التاريخي للأزمة الليبية ومتطلبات تنفيذ المصالحة الوطنية، أما المبحث الثاني فإنه يتناول الفرص والقيود أمام المصالحة الوطنية والاستدلال ببعض التجارب السابقة لبعض الدول لعلها تساعد في مسعى المصالحة وقد تبع ذلك خاتمة تستخلص كل ما أفضى إليه البحث من نتائج.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية، آليات المصالحة الاجتماعية.

Abstract

This research attempts to clarify the concept of national reconciliation. The research problem is presented as a frame of reference to understand what is going on about this topic, its importance, as well as the purpose of its study, trying to find answers to the questions. The research is divided into two sections. The first topic revolves around the historical context of the Libyan crisis and the requirements for implementing national reconciliation. The second research deals with opportunities and constraints in front of national reconciliation and inferred some previous experiences of some countries, perhaps they help in the name of reconciliation. This was followed by a conclusion that extracts all the results of the research from the results.

Keywords: National reconciliation, mechanisms of social reconciliation.

المقدمة:

تبدو مسألة المصالحة الوطنية في ليبيا موضع اهتمام كبير لدي المهتمين لدى الأكاديميين والباحثين بمسار الأزمة الليبية، وما نجم عنها من أزمات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية، ومع تصاعد الأحداث بدأت الأزمة تأخذ شكلا متعدد الأبعاد، يغذيها إرث الماضي وواقع الحاضر،

حتى أصبحت عقبة أمام مسعى بناء مؤسسات الدولة، فأصبحت الحاجة ملحة إلى المصالحة الوطنية واستغلال الفرص وكبح القيود التي تقف أمام المصالحة.

المشكلات البحثية:

إن المصالحة الوطنية من أهم الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها للخروج من الأزمة، وتحقيق السلم الاجتماعي، وهي حجر الأساس لبناء ليبيا، ومن ثَم لابد من تهيئة الظروف الملائمة لأجل تحقيق هذا الهدف، فالمصالحة لا يمكن أن تفرض بالقوة وعلى الجميع تحمل هذه المسئولية لأجل إنقاذ ليبيا من التمزق، وضرورة الالتفات إلى المخاطر التي تحيط بالبلاد من كل الاتجاهات، ويمكن الأخذ بالاعتبار تجارب الدول الأخرى التي نجحت فيها سبل المصالحة، وأصبحت تنعم بالاستقرار والرخاء.

تساؤلات البحث:

إن هذا البحث ينطلق من إشكالية محددة في سؤال رئيس هو:

- ما السبيل لتحقيق الصالحة الوطنية؟

وتفرع عن هذا السؤال التساؤلات التالية:

- ما آلية تنفيذ المصالحة الوطنية.
- ما أهم الفرص المساهمة في تحقيق المصالحة.
- ما أهم القيود التي تواجه تحقيق المصالحة.

أهداف البحث:

هناك العديد من الأهداف يريد الباحث التحقق منها، وهي على النحو الآتي:

1- التعرف على ماهية المصالحة الوطنية.

2- التعرف على متطلبات المصالحة الوطنية.

3- معرفة أهم الفرص والاستفادة منها لتحقيق المصالحة الوطنية.

4- التعرف على أهم القيود والعوائق أمام تحقيق المصالحة الوطنية ليتم تفاديها.

أهمية البحث:

1- يعتبر موضوع المصالحة من المواضيع المهمة نظرا للأضرار الجسيمة التي لحقت بالمجتمع الليبي نتيجة الحرب وتصاعد أعمال العنف بين أفراد المجتمع التي ذهبت بآلاف الضحايا.

2- ليبيا بأمسّ الحاجة إلى المصالحة في هذا الوقت، ولأجل ذلك يجب وضع خطة تحفظ الحقوق لكافة الأطراف، ومحاسبة كل من أجرم في حق المجتمع.

منهج البحث:

1- النهج الوصفي التحليلي: حيث تم استخدامه لتشخيص الحالة الليبية.

2- المنهج التاريخي: وتم التعرف فيه على الوثائق والاتفاقيات السابقة ومحاولة تنقيحها وإعادة بلورتها وصولا لنتائج يمكن الاستفادة منها.

المبحث الأول: السياق التاريخي للأزمة الليبية ومتطلبات تنفيذها

المطلب الأول – السياق التاريخي للأزمة الليبية:

حصلت ليبيا على الاستقلال سنة 1951م بزعامة السيد محمد ادريس السنوسي بمساعدة من الحكومة البريطانية، وتوج ملكا على ليبيا، وتخلصت من الاستعمار الإيطالي الذي استعمل الوحشية المفرطة ضد الشعب الليبي، حيث قام بالإبادة الجماعية ضد المواطنين الليبيين، والنفي والاعتقال والتجويع، ونتيجة لهذه التجربة ظهرت النزعة الوطنية، والالتفاف حول رموز المقاومة الوطنية.

وفي تلك الحقبة كانت بعض القبائل موالية للاستعمار، وأخرى مقاومة له، فظهرت العديد من المحاولات للمصالحة بين تلك القبائل، وكانت ليبيا في أمسّ الحاجة في تلك الحقبة إلى المصالحة الوطنية التي حاول أسلافنا تطبيقها، فكان على سبيل المثال أحد رموز للمصالحة (بشير السعداوي)* الذي كان له مواقف ضد الاستعمار الإيطالي إلى جانب تبنيه مواقف لرأب الصدع بين القبائل المتخاصمة، وحل الخلافات بين كثير من المدن الليبية في المنطقة الغربية.

كما أن عملية المصالحة كانت أيضا في المنطقة الشرقية وكانت بقيادة علماء وفقهاء الدين وشيوخ القبائل، حيث تم وضع ميثاق الحرابي سنة 1946م الذي وافق فيه شيوخ قبائل الحرابي وأعيان مدينة درنة على إنهاء النزاع بين القبائل ومن ثَم فإن النزعة الوطنية المعادية للاستعمار والمناهضة له كانت هي الركيزة الرئيسة التي كونت مفهوم الثقافة الليبية الحديثة. (احميدة، 202، ص26)

*بشير السعداوي: من مواليد 1884ولد في مدينة الخمس، وعاش في بيئة دينية حفظ القرآن الكريم في الزاوية السنوسية بسرت، عاش في فترة كثرت فيها الاضرابات السياسية والاجتماعية في ليبيا، فأعطته الخبرة في حل المشاكل. للمزيد انظر محمد فؤاد شكري، السنوسية دين ودولة، اكسفورد، مركز الدراسات الليبية، 2000، ص389

منذ استقلال ليبيا حاول الملك محمد ادريس السنوسي بناء دولة دستورية ديمقراطية، مبنية على نظام مؤسسي، وحاول تحديث نظام التعليم وإنشاء النظام الإداري، مع العلم أن ليبيا في تلك الحقبة كانت تعاني من صعوبة في الأوضاع الاقتصادية، بسبب عدم وجود موارد مالية تدعم الدولة، وهذا كان قبل اكتشاف النفط، ما جعل ليبيا تحتاج للإعانات من الأمم المتحدة.

لم ينجح النظام الملكي من التخلص عن التبعية للدول الأجنبية فكانت هناك العديد من القواعد الأجنبية في ليبيا إلى جانب الآلاف من المستوطنين الإيطاليين ما خلق حالة من عدم الرضا لدى الليبيين.(عقل 2011، ص71)

أدي الانقلاب العسكري سنة 1969م بقيادة العقيد معمر القذافي إلى تغيير النظام الملكي والتحول إلى النظام الجمهوري، وكان هذا النظام مشبعاً بالأفكار الناصرية، فتحول إيدولوجية الدولة إلى القومية العربية.

بدأ نظام معمر القذافي في حظر الأحزاب السياسية، واستحواذ الدولة على كافة مناحي الحياة في ليبيا، فكان هناك مجانية التعليم والخدمات الصحية وتوفير فرص عمل ومحاولة تحديث وإنشاء بنية تحتية في ليبيا وإجلاء القواعد الأجنبية والمستوطنين الأجانب وغيرها.(العزاوي 2015، ص-97 96)

بدأ نظام الحكم للعقيد معمر القذافي مبنياً على قواعد قبلية، وعلى مؤسسات غامضة تسمى باللجان الثورية، وكانت تتيح له وحده أن يكون له السلطة المطلقة دون أي حساب، فلم يكن هذا النظام إلا نظام حكم شمولي يتغذى على منهج مغلق في الفكر من خلال الكتاب الأخضر وتقلباته المتناقضة في حياته السياسية والعلاقات مع كل من حوله.

لم تكن الحياة السياسية في ليبيا في فترة الحكم لنظام معمر القذافي تسمح بالمشاركة في السلطة، إلا عبر ما يعرف بالسلطة الشعبية التي لم يكن لها إلا جانب شكلي فقط، أما على الواقع فهي لم تكن موجودة، الأمر الذي انعكس على معارضيه بالقتل والسجن والإعدامات عبر محاكم صورية، كما أن الإعلام وحرية التعبير لم تكن الا أداة من أدوات النظام في تأييد أفكاره(عبيد 2012،ص35.)

لم يكتف نظام معمر القذافي بقمع معارضيه في الداخل؛ بل امتد لإسكات صوت معارضيه في الخارج، حتى أصبح ينعت نظام حكمه بالنظام الإرهابي، وأصبحت ليبيا من الدول الداعمة

للإرهاب ما تسبب في تعرضها لحصار عبر قرارات من مجلس الأمن دعمته القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، وكلف ذلك ليبيا خسائر اقتصادية كبيرة، إلى جانب تراجع في الصناعات النفطية، كما أن ليبيا اتهمت بامتلاكها أسلحة الدمار الشامل ما زاد من تضييق الخناق على نظام معمر القذافي حتى تنازل على تلك المعدات التي كلفت ليبيا خسائر كبيرة من أموال الشعب الليبي (حافظ 2013، ص107).

لم تكن الحياة الاقتصادية أحسن حالاً من الحياة السياسية، حيث لم تفلح عملية التحول الليبي إلى النظام الاقتصادي في عملية الإصلاح الاقتصادي ما أسهم في تعميق حالات الفقر وانعدام المساواة بين أفراد الشعب الليبي خاصة بين أصحاب الدخل المحدود، وانخفاض حصة الفرد من الدخل القومي.

ويقدر حجم القوة الشرائية للفرد الليبي حوالي(14)ألف دولار خلال عام 2010، في الوقت التي كانت فيه حجم القوة الشرائية للفرد في الإمارات ما يقارب (35)ألف دولار لسنة 2010، بالرغم من تقارب في دخول كل من البلدين من إيرادات النفط والغاز، واحتلت ليبيا المرتبة(115)من مجموع (139) دولة في مستوى جودة البنية التحتية كالطرق والمطارات وأنظمة الاتصالات والموانئ والمرافق العامة والمباني وغيرها بالرغم من توافر موارد مالية هامة من عمليات تصدير النفط والغاز (الخولي 2013، ص119–120)

ونتيجة إخفاق النظام لطيلة أربعة عقود في الإصلاح والتغيير، وتأخر في معظم جوانب الحياة السياسية والاقتصادية، جاءت الحاجة إلى الإصلاح والتغيير الديمقراطي في ليبيا خاصة أن بوادر تلك الانتفاضة بدأت في دول الجوار كمصر وتونس، و لم تكن ليبيا أحسن حالاً منهما، فبدأت الثورة الليبية في منتصف شهر فبراير لسنة 2011، فكانت البدايات من الشرق الليبي وسرعان ما امتدت إلى غرب ليبيا، ثم تحولت تلك الاحتجاجات إلى ثورة مسلحة تطالب بإسقاط النظام، وامتدت المعارك بين الفصائل المسلحة والجيش الليبي المتمثل في الكتائب الأمنية والمتطوعين وغيرهم، وسرعان ما تدخلت جامعة الدول العربية في 12مارس2011 واعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلاً شرعياً لليبيا، كما أنها وافقت على حظر الطيران عن ليبيا الصادر من مجلس الأمن تحت قرار 1973، ودخول ليبيا تحت الفصل السابع (بلقزيز 2011، ص120).

بدأ التدخل الغربي في ليبيا وتوجيه ضربات عسكرية على مواقع تمركز قوات النظام، وكان من الدول الداعمة للعمليات العسكرية بقيادة حلف الناتو تحت مظلة الأمم المتحدة فرنسا وبريطانيا إلى جانب دعم دول الخليج كقطر وغيرها، كما أن إدارة العمليات كانت مع الفصائل المسلحة من الثوار ووجود قيادات من المعارضة الليبية والجماعات الإسلامية المقاتلة، التي كان لها الأثر الكبير في تأزم الأحداث في ليبيا، وظهور حالة من الاضطرابات السياسية وتدهور الأوضاع الأمنية وانتشار الأسلحة وظهور العديد من حالات الاشتباك بين تلك الجماعات المسلحة ورفضهم الانضمام تحت سلطة الدولة التي كانت تعاني من ضعف الأوضاع الأمنية وهشاشة في الأوضاع السياسية، أصبحت تلوح في الأفق حالة من الانقسام داخل المجتمع حتى أصبحت تهدد تماسك النسيج الاجتماعي الليبي(حنفي2012، ص116-117)ومن ثَم ظهر عدد كبير من مجالس الثوار والمليشيات المسلحة والمجالس القبلية وغيرها، فزاد من تعقيد المشهد السياسي الأمني، وظهور حالة من الاضطرابات والانقسامات التي تهدد وحدة التراب الليبي، وتنذر بانسداد الأفق أمام أي محاولات للإصلاح والتغيير، وكل هذه العقبات والعوائق زادت من التحديات أمام سبل المصالحة الوطنية وإضفاء حالة الاستقرار في ليبيا(الشيخ2017،ص40).

إن الأزمة الليبية ليست مشكلة قبلية، بل أزمة سياسية نتيجة فشل في الحكم بسبب التدخلات الخارجية الإقليمية منها أو الدولية التي مازالت لها الأثر الكبير في تعقيد المشهد السياسي والأمني في ليبيا، وأصبحت ليبيا في مصاف الدول الفاشلة.(احميدة 2013ص23)

ليبيا ليست كيانا معزولا عن المحيط الخارجي العربي والإفريقي والمتوسطي، وعملية الانتقال فيها نحو الاستقرار والسلم يتطلب قيادة جريئة قادرة على إيجاد حلول لمختلف الأزمات، ومدركة لحجم المخاطر التي تمر بها البلاد، وذلك من خلال إعادة بناء وهيكلة المؤسسات المدنية في الدولة(حميدة 2013ص26).

ولأجل القيام بتلك المهام لحل الأزمة الليبية لابد من وقف تدفق السلاح والمعونة من قبل التدخل الخارجي، وهذ الأمر يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة، كما أنه يجب تفكيك الجماعات المسلحة ووقف الدعم إليها وضمها تحت مؤسسات تابعة للدولة سواء في الجيش أو الشرطة أو المؤسسات الأمنية المختلفة، والخروج عن مبدأ الغالبة المهزوم والمنتصر(خليفة2021، ص510)

ولأجل الخروج من كل هذه الأزمات يجب علينا السير بخطي حثيثة نحو المصالحة الوطنية والخروج من هذا المأزق.

المطلب الثاني: المصالحة الوطنية ومتطلبات تنفيذها:

المصالحة الوطنية تهدف إلى الحد من العنف بين القوى المتصارعة، وتدعو إلى الصلح والتسامح لأجل الوصول إلى السلم الأهلي، ولأجل الوصول إلى هذا الهدف يجب تهيئة الظروف والوسائل لتحقيق المصالحة، فالمصالحة لا يمكن أن تتم بالقوة؛ بل على الاقتناع التام من كل الأطراف لضرورة تحقيقها، ولأجل الوصول إلى السلم المجتمعي لابد من تحقيق المصالحة الوطنية والخروج من حالة الفوضى والحروب.

أما المقصود من المصالحة من حيث التفسير اللفظي لها، فتعني الصلاح ونبذ الفساد والجنوح إلى السلم.

ويمكن وضع تعريف للمصالحة بأنها حالة من الوفاق والتفاهم في بلد ما بعد نشوب خصومة و عداوة لفترة من الزمن(عيسي وأخرون2018، ص6-7).

أما التعريف الإجرائي للمصالحة الوطنية فتعني الوقف الفوري للأعمال العدائية والنزاعات لأجل الوصول إلى حالة من الاستقرار والسلم الأهلي بين كل الأطراف المتصارعة.

وتهدف المصالحة الوطنية إلى خلق مناخ ملائم لمعالجة الانقسامات، ورأب الصدع داخل المجتمع، ومحاولة محاسبة الأطراف المعتدية حتى يشعر الضحايا بالعدالة والرضا، ولأجل الوصول إلى عدم تكرار تلك الانتهاكات داخل المجتمع حتى يعزز السلم الأهلي وتحقيق التعايش المشترك(الصلابي 2008، ص7).

وبالرغم من محاولات الحكومات المتعاقبة في العمل على تحقيق المصالحة الوطنية إلا أنها لم تنجح، وكان هناك العديد من التحديات التي تواجه إعادة بناء النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد، فالمصالحة لابديل عنها وهي الخيار الوحيد لأجل بقاء الدولة الليبية موحدة مستقرة وهناك العديد من متطلبات لأجل تحقيق المصالحة الوطنية.

متطلبات تحقيق المصالحة الوطنية:

1- الحكم الديمقراطي: وذلك من خلال تقاسم السلطة وفق معايير الديمقراطية وعبر الانتخابات النزيهة والشفافة، وهي تعتبر من أولويات المصالحة الوطنية، وضرورة تنظيم حوار وطني لمناقشة

الصعاب وأسباب الصراع، والتفاهم على وضع آليات لإنجاح المسار الديمقراطي، من خلال مشاركة النخب السياسية وكبار القادة الوطنيين، وأفراد المجتمع المدنيين، ورجال الأعمال والأكاديميين وغيرهم، ووضع توصيات ليتم الأخذ بها والاستفادة منها في حل الكثير من القضايا داخل المجتمع(العريج2017، ص139).

2- عودة اللاجئين والمهجرين: ضرورة عودة اللاجئين إلى البلاد لضمان الأمن، ومساعدتهم على الاستقرار وإعادة ادماجهم داخل المجتمع(حيدر, والاخرون 2017، ص926)حيث أسهمت المؤسسات الليبية في تقديم المنح والمساعدات لهم. وتشير التقارير الدولية فيما يخص اللاجئين والنازحين في ليبيا عن وجود مخاوف أمنية بسبب التطرف الديني، وكذلك النازحين داخليا بسبب الحرب والاقتتال، وتقدر المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه قد بلغ عدد النازحين داخل ليبيا إلى ما يقارب 60000 ألف نازح، وأعداد كبيرة من اللاجئين يعيشون في دول الجوار كتونس ومصر وغيرها وأغلبهم غير مسجلين كلاجئين رسميا(شرقية2013،ص18).

3- توحيد المؤسسة العسكرية: يتم إنشاء جيش موحد، ونزع سلاح الجماعات المسلحة قسريا بمساعدة الأمم المتحدة، إلى جانب إعداد دورات تدريبية مكثفة لأجل التوجيه المعنوي وإعادة التأهيل للمقاتلين، وترك المجال مفتوحاً أمامهم بالانخراط في الخدمة العسكرية أو العمل في المجالات المدنية، والاقتداء بالتجربة الرواندية في هذا المجال.

4- الاصلاحات القانونية والتسريع في إنشاء الدستور: تعد الاصلاحات القانونية الدستورية أساسية لأجل تحقيق المصالحة الوطنية حيث تضفي الشرعية لكل المبادرات الوطنية للمصالحة، ويتمتع جميع المواطنين بحقوق متساوية وبحرية المشاركة بالسياسة، ونبذ الانقسام والتأكيد على الوحدة الوطنية إلى جانب تعزيز القيم الثقافية، وتعزيز مبدأ السلام (ازيكيلسينتاما2022،ص10).

5- اللجان الوطنية للمصالحة: تكليف لجان محلية من مختلف أطياف المجتمع تعمل على حل المظالم التي ارتكبت بين الأفراد ومحاولة إيجاد حلول مرضية لها بين تلك الأطراف، وهذه العملية تعتبر مألوفة داخل المجتمع الليبي من زمن الأجداد، وهذه بدورها يمكن أن تحل العديد من القضايا بالمصالحة أو التعويض للأطراف المتضررة، خاصة أن شيوخ القبائل وفقهاء الدين لديهم قدرة كبيرة على الإقناع، وهذه بدورها تساعد عمل المحاكم في حل الكثير من القضايا والانتهاكات التي لحقت بالضحايا.

6- التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة: تعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية أهم عناصر تعزيز المصالحة الوطنية، حيث تعمل على الحد من الفقر، والتأكيد على المساواة داخل المجتمع، وعمل استراتيجيات لدعم مشاريع تنموية قادرة على جلب الشباب والتحاقهم لسوق العمل، وإعادة بناء البنية التحتية في الدولة، لتسرع من التنمية الشاملة، إلى جانب إصلاح البنية التعليمية وغيرها من المشاريع التنموية.

المبحث الثاني: الفرص القيود وتجارب بعض الدول للمصالحة الوطنية:

المطلب الأول – فرص للمصالحة الوطنية:

الحديث على تحقيق المصالحة الوطنية وفرص نجاحها، تفرض علينا أن نبحث عن أسباب الانقسام والتشظي، وحالة الفوضى التي تمر بها البلاد.

فالحلول تبدو قاصرة، وذلك بسبب القصور في تشخيص الأزمة في ليبيا، وتعذر العديد من المحاولات للمصالحة الوطنية.

ومن هنا يجب الاستفادة من أي فرصة تقرب إلى المصالحة، ومعرفة كل المعوقات التي تقف أمام نجاحها، وكيفية التعامل مع كل منها.

ويري المراقبون، أن مشروع المصلحة الوطنية يمثل أولوية، وأن شروط تحقيقها يعتمد على تطبيق آليات معينة من شأنها أن تتيح الفرصة أمام الوصول إلى تسويات سياسية شاملة، وإنجاح العملية الانتخابية في ليبيا، وتكون مبنية على أسس سليمة لضمان الوصول إلى الاستقرار والسلم الأهلي، والبدء في إعادة بناء ليبيا.

ومما سبق يمكن أن تكون هناك فرص للمصالحة الوطنية في ليبيا التي من أهمها:

1- الإرث الثقافي الذي ينبع من الدين الإسلامي الحنيف، ومن مقاصد الشريعة، يدعو إلى المصالحة والصلح ضمن إطار أو نسق شعبي وغير رسمي يحاول احتواء النزاع ورأب الصدع بين الأطراف المتخاصمة، دون اللجوء إلى الوسائل القضائية والقانونية في هذا الصدد(الاطرش2021، ص12).

ووفقا للأعراف المتأصلة في المجتمع الليبي ، فإن عملية اللجوء إلى المحاكم والجهات القضائية ، تعد عملية مستهجنة وغير سوية، ومن ثَم فإن المحاكم لاتضع حلا نهائيا لحل النزاع، وهناك احتماليات لاتساع نطاقها بين تلك الأطراف وعلى هذا الأساس يمكن أن يكون لشيخ القبيلة أو فقهاء الدين أو الحكماء القيام بدورهم في حل النزاع.

ويمكن الاستفادة من التجربة الرواندية في هذا الصدد، حيث يقوم شيوخ المجتمع المحلي في تسوية النزاعات لتحقيق المصلحة بين الأطراف المتنازعة بطريقة تقليدية، واتخاذ قرار بشأن العقوبة ضد الطرف الجاني، وهي بمثابة تعويض للطرف الآخر، حيث سميت هذه العملية بمحاكم غشاشا، وكانت تعمل تحت شعار العدالة التصالحية، وقد نجحت لحد كبير في المصالحة الوطنية وصولا إلى التسوية(ازيكيلسيتناما 2012ص13).

2- طبيعة النخب السياسية التي نجحت لحد كبير في عدم الاستقطاب و الاصطفاف وراء أحد أطراف النزاع، ومحاولة تقريب وجهات النظر بين كل الأطراف المتصارعة، محاولة منها للوصول لحلول وسيطة وبعيدة عن الانحياز أو الاقصاء لأحد تلك الأطراف.

كما أن هناك بعض التنازلات التي قامت بها بعض القوى السياسية المعتدلة في ما يخص بعض النصوص الدستورية بالتخلي عنها أو تعديلها وكانت موضع خلاف بين الأطراف السياسية، وهذا قد يساعد في تقريب وجهات النظر بين تلك الأطراف ويقرب من مسعي المصالحة الوطنية الشاملة في البلاد، ويمكن الاستفادة من تجربة جنوب أفريقيا في مجال التنمية البشرية، حيث وضعت دستوراً مؤقتاً ثم الانتخابات(أدم2021، ص16).

3- وجود توافق كبير بين مختلف شرائح المجتمع حول العديد من القضايا التي من أهمها عملية نزع السلاح، وردع الجماعات المسلحة التي تميل إلى العنف والتطرف، خاصة أن معظم طبقات المجتمع قد تأثرت من انتشار السلاح وعملية النزاعات المتصاعدة دون أي فائدة منها، وأصبحت الحاجة ملحة إلى عملية التخلص من تلك الأسلحة التي يتم استخدامها بدون أي صيغة قانونية.

نجحت رواندا في عملية التكامل العسكري وادماج المقاتلين في المؤسسة العسكرية تحت مسمي قوات الدفاع ووفق الاتفاقية (16)للسلام والمبرمة سنة 1993م ، وتم وضع المقاتلين في المعسكرات لإعادة تأهيلهم(باه2020،ص46).

4- اختصار بعض نماذج المصالحة الوطنية التي قام بها أحد أجدادنا بين المدن والقبائل الليبية في فترة الاستعمار الإيطالي لليبيا، وكانت فيها البلاد في أصعب حالاتها، فقد نجحت بعض تلك المحاولات وساعدت في توحيد الصف ونزع فتيل الفتنة والانقسام(فكرى، ص21)

المطلب الثاني – القيود والتحديات أمام المصالحة الوطنية

تتعرض المصالحة الوطنية في ليبيا للعديد من التحديات التي تعيق مسارها، وتعود الأسباب إلى العديد من العوامل ومن أهمها عدم الاستقرار السياسي والفراغ الأمني التي تقف أمام كل محاولات الاصلاح أمام بناء الدولة(الشيخ2015، ص104) ، ويمكن تحديد أهم المعوقات التي تقف أمام مساعي المصالحة الوطنية على النحو التالي:

1- المعوقات السياسية: تعد الأزمات السياسية المتتالية التي تمر بها ليبيا من أهم المعوقات التي تواجه بناء الدولة، وترجع هذه الأزمات إلى عدم التوافق السياسي بين الفرقاء، وصراع النخب الحاكمة، والانقسامات والمحاصصة، وعدم الوعي لمفهوم العدالة الانتقالية التي هي أساس بناء المصالحة الوطنية فلا مصالحة بدون تحقيق آليات تنفيذها(أحمد2020،ص82.)

2- المعوقات الأمنية: حالة الفوضى الأمنية وانتشار السلاح وحالة الاقتتال والصراعات الدموية بين أبناء الشعب الليبي التي ارتقت إلى درجة جرائم الحرب، ما عززت الانقسام بين المناطق الليبية، وأصبحت العديد من الأطراف المتنازعة تسعى في إعاقة أي محاولة لبناء الدولة خوفا لتعرضها للمحاسبة والعقاب، إلى جانب ضياع الكثير من الامتيازات التي تحصل عليها في حالة استقرار الدولة(الحامدي 2014،ص ص92-91)

3- المعوقات الاقتصادية والاجتماعية: تتركز بؤرة الصراع في ليبيا في الأساس على الثروة، ومحاولة التحكم في تلك المصادر الاقتصادية ومن ثَم فإن سياسة التمسك بالسلطة والثروة للمنتصر تعد العائق الأساسي أمام سبل المصالحة، كما أن هذه الصراعات أدت إلى إهدار الثروات والموارد.

اجتماعيا مازالت ثقافة المنتصر التي تدعو إلى الانقسام والثأر هي الأكثر شيوعا، ويجب أن يكون بدلها ثقافة التوافق وتغليب مصلحة الوطن على المصالح الفردية، والابتعاد عن ثقافة الأقصاء، ودعم الحوارات الوطنية و الابتعاد عن الانتماءات القبلية والجهوية ويكون الانتماء للوطن، وقد سببت حالات الصراع داخل المجتمع إلى وجود ثغرات عميقة في البناء المجتمعي، ألقت بظلالها على المؤسسات التشريعية والتنفيذية(الأسود2023ص3).

4- التدخلات الإقليمية والدولية: تعد التدخلات الإقليمية والدولية أحد أهم المعوقات التي تقف أمام المصالحة الوطنية في ليبيا، لأن هذه التدخلات تبحث عن مصالح تلك الدول، وأصبحت ليبيا ساحة تصفية حسابات فيما بينها، ويمكن تقسيم تلك التدخلات الخارجية إلى عدة مراحل حيث

كانت مرحلة التدخل الدولي التي حظيت بإجماع دولي وقبول نسبي على الصعيد الداخلي وانتهت بسقوط نظام معمر القذافي (لطفي2021،ص8).

ثم بدأت المرحلة الثانية التي أصبحت ليبيا ساحة لتدخل الدول الإقليمية، وأصبح لها تأثير مباشر على صناعة القرار داخل ليبيا، إلا أن هذه المرحلة انتهت بخروج الولايات المتحدة الأمريكية عن المشهد الليبي ودخول روسيا وتركيا في ليبيا (لطفي2020،ص14).

ثم جاءت مرحلة التدخل المباشر، وأصبحت ليبيا ساحة حرب وازداد الوضع فيها أكثر تعقيدا، وما نجم عنها من فوضي سياسية وتهديدات أمنية كان لها الأثر على المحيط الإقليمي لليبيا، ما أثار القلق للدول الأوروبية خاصة في بعض الملفات مثل الهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب، ومصادر الطاقة وإعادة الإعمار وغيرها.

الخلاصة والتوصيات:

الخلاصة: من خلال العرض لهذا البحث الذي تناولنا فيه العديد من الجوانب حول المصالحة الوطنية والعدالة الاجتماعية وسبل تنفيذها وعرضها حول الفرص التي قد تسرع من تحقيق المصالحة، وأهم العوائق والقيود التي تقف أمام تحقيقها، ومحاولة إيجاد الحلول لتلك العوائق، فالمصالحة هي السبيل للوصول إلى السلم الاجتماعي والاستقرار والسلام، وهذا يتطلب جهوداً كبيرة على كافة المستويات، وعلى الجميع أن يغلب مصلحة الوطن عن المصالح الشخصية لكي ينعم كل أفراد المجتمع بالأمن والاستقرار.

التوصيات:

1- ضرورة بناء الدولة على أسس ديمقراطية حتى يتسنى لها تمهيد الطريق أمام المصالحة الوطنية وتعزيز مسارها، ويتطلب ذلك وجود إرادة سياسية فعالة لدى صانع القرار.

2- تتطلب المصالحة الوطنية تظافر الجهود بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني وعلى كافة المستويات للتنسيق حول الأهداف ومتطلبات التنفيذ وتذليل الصعاب أمام مشروع المصالحة.

3- ضرورة متابعة المبادرات التي تهدف إلى المصالحة والتركيز على مبدأ العدالة الاجتماعية؛ لأنها هي أساس المصالحة.

4- المصالحة الوطنية عملية معقدة وطويلة يتوقف نجاحها على انتهاج برنامج متكامل.

5- المصالحة الوطنية تعتمد على برنامج شامل يعالج كل الوقائع والقضايا المتعلقة بالنزاع، والاستماع لكافة الأطراف لضمان نجاحه.

6- على المجتمع الدولي والأمم المتحدة مساعدة ليبيا للخروج من الأزمة وتقديم كافة المساعدات حتى يتسنى لها السير قدما نحو الاستقرار.

المراجع:

1. خليفة ابتسام سالم2021، ، انعكاس المصالحة الوطنية على السلم الأهلي في ليبيا، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الآداب جامعة الزاوية.

2. شرقية إبراهيم،2013، إعادة اعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية الدوحة، مركز بروكنجر، العدد9.

3. الأطرش أحمد علي، 2021، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا: جدلية الأولويات، مركز الجزيرة للدراسات.

4. ازيكيلسيناتاما،2022، المصالحة الوطنية ي رواندا: التجارب والدروس المستخلصة مركز مسارات الشرق الأوسط.

5. الخولي أسماء حسين،2013 ، جدوي المساعدات: واقع وافق اقتصادات الدول الثورات العربية مجلة السياسة الدولية القاهرة، العدد 194.

6. الاسود الحبيب،2023، منطقة الغنية والانقسام والتدخل والخارجي في تحديات تواجه المصالحة الوطنية ، صحيفة العرب.

7. حنفي خالد،2012، الجوار القلق: تأثيرات الثورة على علاقات ليبيا الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد188،.

8. الحامدي زهير،2014، ثلاث سنوات على الثورة الليبية، التحديات(17)، مجلة سياسية عربية قطر، العدد7.

9. عقل زياد،2011،عسكرة الانتفاضة: الفشل الداخلي والتدخل في الجماهيرية الليبية، مجلة السياسة الدولية، القارة، العدد184.

10. عيسى سامي أبو عجيلة وآخرون،2018، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، طرابلس، العدد 6،.

11. بلقزيز عبد الإله 2011 مشكلات ما بعد سقوط نظام القذافي، مجلة المستقبل العربي بيروت العدد 393،.

12. حافظ عبد العظيم جبر،2013 ، التحولات السياسية في البلدان العربية: دراسة تحليلية، مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد العدد 47.

13. الصلابي على محمد،2008، المصالحة الإقليمية الوطنية، المجلة الوطنية طرابلس.

14. العزاوي عمار جعفر، الثورة الليبية: الأسباب والتحديات والتداعيات بعد عام 2011،مجلة المستنصرية، بغداد، العدد 50،

15. محمد عب الحفيظ الشيخ، 2015،تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد عام 2011، مجلة المستقبل العربي بيروت، العدد 431،.

16. الشيخ محمد عبد الحفيظ،2017، المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل، مجلة جيل للدراسات السياسية، بيروت، العدد11.

17. شكري محمد فؤاد،2000، السنوسية دين ودولة، اكسفورد، مركز الدراسات الليبية،.

18. أحمد محمود،2020 ، العدالة الانتقالية في ليبيا، مجلة سياسات عربية، قطر، العدد47.

19. آدم ملاك شعبان،2021 ، النموذج التنموي في جنوب أفريقيا(المصالحة الوطنية، مجلة المسلم طرابلس.

20. عبيد مني حسين،2012، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، مجلة دراسات دولية، بغداد العدد51.

21. حيدر ميادة علي،2017، حيدر عبد الله، أثر الصراع الخليجي في الأزمة الليبية بعد 2011، مجلة السياسية الدولية، جامعة المستنصرية، بغداد.

22. العريج ناصر عبد الرحمن،2017، التحول الديمقراطي في مملكة البحرين، دراسة الإقليمية والدولية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

23. باه هارون،2020، المصالحة الوطنية الرواندية: دراسة لنموذج أفريقيا، ترينذز للبحوث الاستشارات أبوظبي.

24. لطفي يوسف،2021 ، التدخلات الخارجية في ليبيا:- الأسباب والنتائج، منتدى العاصمة للدراسات، طرابلس.

25. لطفي يوسف،2020، الدور الروسي في ليبيا: التاريخ والمقاربة والسلوك، منتدى العاصمة للدراسات، طرابلس.